الخيارات السياسية للتيارات السلفية

أعده للنشر
أحمد عمرو

رئيس التحرير
م. حسن الرشيدي
hassan@arab-center.org

إعداد
أحمد عمرو

تدقيق لغوي
عبد العزيز مصطفى الشامي

إخراج فني
أحمد أبو الفتوح حسين
محمد فهمي أبو زيد

المركز العربي للدراسات الإنسانية
القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من الخليفة المأمون - مصر الجديدة
www.arab-center.org
mail: info@arab-center.org
هاتف: ٢٠٢ ٢٤٥٣٥٤٢٢+
فاكس: ٢٠٢ ٢٤٥٢٢٨٠١+
نقال : ٢ ٠١٠٥١٢٥٩٥٦+

سلسلة كتب المركز العربي للدراسات الإنسانية

سلسلة دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام السلسلة على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم السلسلة بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا المعاصرة.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة : ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٣٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم. دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ١٣٦٨٢ / ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقـــد كانت ثورة ٢٥ يناير لحظة فارقة فـــي تاريخ مصر، لم تقتصر نجاحاتها على إسقاط نظام ديكتاتوري؛ طالما قهر المصريين وأفقرهم وأمرضهم وعذبهم، بل كانت كذلك نقطة كاشـــفة لحقيقة الشـــعب المصري بمختلف أفكاره وتياراته المتشعبة، انكشف فيها الغطاء عن طبيعة تلك التيارات وحجمها وتوجهاتها؛ نتيجة إزالة القيود والعوائق أمام العمل السياسي بكافة صوره أمام الجميع.

ومنـــذ تلك اللحظة بدأت حلقـــة جديدة من الحراك السياســـي داخل المجتمع المصري، ظهر فيه التيار الســـلفي كأحد اللاعبين الجدد في الســـاحة السياســـية المصرية، وأصبح في بؤرة الأحداث.

تبدو أهمية كتاب الخيارات السياسية للتيارات السلفية في النقاط التالية:

أولاً : طبيعـــة المرحلة التاريخية التي تمر بها مصـــر، ويمر بها العالم العربي من ثورات وتغيرات في البنية السياسية والاجتماعية، مما يفرض على الإسلاميين عامة والســـلفيين خاصة الانطلاق من فتاوى جديدة تناســـب هذه الفترة، وتسمح بتفعيل دورهم، وتشرع في انتهاز الفرصة لتطبيق النظام الإسلامي عبر دولة العدالة والحرية بادئ الأمر، ثم الانتقال لمرحلة الشرعية الإسلامية بقناعة شعبية.

ثانيًا: طرح ومناقشة الآراء المختلفة التي تؤيد المشاركة والتي تعارضها على طاولة البحث؛ للخروج برأي موحد حول هذا الأمر. خصوصًا وأن الرأي الســـابق للسلفيين قبل الثورة كان منحسرًا في عدم شرعية المشاركة من ناحية/ وعدم إيجابية نتائجها من ناحية أخرى؛ لانعدام مناخ الحرية والديمقراطية.

ثالثًا: أهمية مشـــاركة الســـلفيين في العمل السياسي والحكم وإدارة شئون البلاد من أجل تفعيل الشريعة الإسلامية، وحماية العقيدة، ومناطحة العلمانيين والليبراليين واليساريين وغيرهم الذين تسيّدوا منصة الحكم، وفرضوا أفكارهم المعادية للإسلام طوال العقود الماضية.

رابعًا: مستقبل الحركات السلفية في الدول التي لم تكتمل فيها الثورات مثل اليمن وليبيا وسـوريا، فضلاً عن تونس والبحريـن وعمان: حيث ينتظر تلك الحركات طرح مشابه لما يحدث في مصر بعد الثورة، من الممكن أن تسترشد به حينما تكتمل ثوراتهم وتسـتقر الأمور، وعلى الرغم من أن لكل دولة خصوصيتها إلا أن هناك أصولاً عامة يشترك فيها الجميع، وينطلق منها معظم التيارات السلفية بعيدًا عن خصوصيات كل فصيل وارتباطه بمحدداته الوطنية . أضف إلى ذلك تأثر بقية الحركات السلفية في العالم الإسلامي بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وكذلك تأثرهم بالفكر السلفي فيها، والذي يمثل ثقلاً من الناحية الشرعية والفكرية والسياسية أيضًا.

خامسًا: ضرورة اعتبار ونظر كل الآراء المؤيدة والمخالفة، وكذلك تقييم الأشكال المتنوعة للتفعيل السياسي من الأحزاب وجماعات الضغط وغيرها من الممارسات، سواء التي تقتصر على الأحزاب فقط أو التي تقتصر على جماعات الضغط فقط، أو حتى التي لا تدخل في هذا أو ذاك، وتكتفي بالعمل الدعوي، وتمارس العمل السياسي بطريق غير مباشر من خلاله.

سادسًا: استحداث قضايا جديدة تستوجب البحث فيها وإدارة منظوماتها وتكييفها الشـرعي والاجتماعي من أمثال (الفصل بين الدعوي والسياسي في ظل الأهداف الشـرعية العليا للحزب السياسي) و (توظيف السياسة في خدمة الدين)، وغيرها من القضايا الشبيهة بذات المجال.

سابعًا: التأسـيس لدخول التيارات السـلفية هذه المرحلة برؤية علمية وشرعية واضحة بعيدًا عن الضبابية، وبشفافية تتيح لها الانطلاق بثبات والمضي بعزم، سواء كان الرأي مؤيدًا أو معارضًا

وإن كانت الحالة المصرية الآن توصف بالسـيولة السياسـية، والتي سـيعاد من خلالها تشكيل الساحة السياسية في مصر، فإن التيار الإسلامي خاصة السلفي منه مدعو لكي يقوم بدوره في إعادة تأسيس الهوية المصرية من خلال بوابة السياسة.

ولما كانت السياسـة ساحة جديدة لدى التيار السـلفي، تتعدد داخلها المسارات والطرق، حرص المركز العربي للدراسـات الإنسانية - مساهمةً منه في زيادة الوعي

السياسي لدى التيارات الإسلامية وترشيد العمل الإسلامي - أن يقوم بعقد مجموعة من الورش العلمية واللقاءات، إضافة إلى الاستكتاب والاتصال بعدد من الدعاة والعلماء والخبراء في الساحة السياسية للوقوف على أفضل المسارات السياسية التي تتناسب مع طبيعة المنهج السلفي وأفكاره ومرتكزاته، إضافة إلى طبيعة المرحلة نفسها التي نحياها اليوم للوقوف على أفضل الخيارات السياسية المتاحة أمام التيارات السلفية.

فكان من الطبيعي أن نبدأ بوصف الحالة السياسية المصرية الراهنة وطبيعة مشاركة التيار الإسلامي والسلفي، ثم عرجنا على أصول وقواعد اللعبة السياسية، وإلى جانب الأوراق السابقة، والتي تأتي في سياق التقدمة والتمهيد لتلك الدراسة، عقدنا عددًا من الورش والندوات حول طبيعة المشاركة السلفية في السياسة، وهل تتمثل في حزب سياسي أم جماعة ضغط؟ أو غيرها من صور وألوان الممارسة السياسية.

وقد حوى هذا الكتاب بين دفتيه إضافة إلى الورش والندوات والأوراق البحثية عددًا من اللقاءات القصيرة؛ حرصنا فيها على الوقوف على رأي عدد ممن لهم باع في النظر السياسي والعلمي؛ لنضع بين يدي القارئ مجموعة من الآراء والخيارات والاجتهادات، والتي لا ندعي أنها أحاطت بالأمر من أطرافه، بل يبقى الباب مفتوحًا أمام مزيد من الاجتهاد في ظل واقع شديد الالتباس، ولكن نأمل أن نكون قد أسهمنا بقدر ولو يسير في دفع مسيرة العمل الإسلامي، رجاء أن تتبوأ الأمة مكانتها اللائقة بها بين الأمم.

والله من وراء القصد.

تقسيم الدراسة

احتوت هذه الدراسة على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: جمع ثلاثة فصول، وهي تعد إطارًا تمهيديًا للكتاب، أوردنا فيه صورة إجمالية لواقع الثورة المصرية، ومشاركة التيارات المختلفة بها، ثم فصل آخر عن قواعد اللعبة السياسية بالنسبة للسلفيين، ثم الفصل الأخير كان تلخيصًا لورشة عقدها المركز حول الخيارات السياسية للتيار السلفي.

الباب الثاني: وهو يجمع ثلاثة فصول، جميعها رأى مشاركة التيار السلفي في الحياة السياسية عن طريق تكوين أحزاب، لكن بوجهات نظر مختلفة.

الباب الثالث: وبه عدد من الأوراق البحثية واللقاءات مع عدد من الباحثين، رأت صورًا أخرى للمشاركة السياسية للسلفيين غير الأحزاب السياسية.

الباب الأول

الثورة والتوجيه السياسي

للتيار السلفي

الباب الأول

الثورة والتوجيه السياسي للتيار السلفي

أحدثت الثورة تغييرًا كبيرًا وتحولاً في توجهات التيارات السلفية المصرية، نقلها من حالة الرفض والانعزالية التي عاشتها في ظل نظام المخلوع مبارك، واستبداد أجهزته الأمنية بين البطش والسجن والتهديد والتضييق، وبين محاولات الضغط على بعض الفصائل لإجبارها للعمل لصالحها، والوقيعة بينها وبين التيارات الأخرى، مما دفع بها دفعًا للظهور والصعود والعمل في مناخ الحريات، والمشاركة في التأسيس لبناء الدولة الجديدة بعد سقوط الاستبداد والديكتاتورية والظلم.

لذلك لا نبالغ إذا قلنا: إن المد والزخم الثوري الذي دفعت به رياح التغيير قد أثّر تأثيرًا كبيرًا على توجهات التيار السلفي نحو السياسة عملاً ومشاركة ومناطحة لبقية الأطياف المصرية المشاركة في مسرح الأحداث.

يحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول تأتي بمثابة مدخل أو تمهيد إطاري للقضية محل الإشكال في تلك الدراسة، وهي «الخيارات السياسية للتيارات السلفية»، فالفصل الأول أتى بتوصيف دقيق لأحداث ثورة ٢٥ يناير والقوى المشاركة فيها، وهو أمر من الأهمية أن نقرأه بدقة قبل الخوض في أشكال المشاركة السياسية؛ لأن أحداث الثورة المصرية أحدثت زخمًا شديدًا لبعض القوى على حسب البعض الآخر، وأصبح عدم المشاركة في الثورة أحد أهم المثالب التي يوصف بها بعض القوى السياسية.

ثم انتقل بنا الفصل الثاني للحديث عن قواعد اللعبة السياسية وأصولها، وعن الإشكاليات التي تواجه التيار السلفي، والتي يجب عليه أن يقف على وضع آليات واضحة لتجاوزها قبل الخوض في اللعبة السياسية، وهي الإشكاليات المنهجية،

ويُقصد بها المفاهيم التي تتعلق بأفكار التيارات السلفية وعلاقتها بالسياسة، ومن الإشكالية الأخرى الإشكالية الاستراتيجية، والتي تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القوة والضعف فيها، وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة، وتحديد مسارات العمل، ثم الإشكالية السلوكية، وهي ذات شقين:

قلبي يتعلق بالإخلاص والتجرد من الهوى وحب الزعامة.

وعلمي: يتعلق بفقه الخلاف، ومحاولة إيجاد مظلة استراتيجية تنطلق فيها التيارات السلفية للعمل السياسي تحت راية واحد.

أما الفصل الأخير في هذا الباب فهو عبارة عن نقاط تلخيصية لورشة عقدها المركز حددت عددًا من الخيارات السياسية أمام التيار السلفي، تلك الخيارات التي وُضعت في نقاط وجمل قصيرة، تم تفصيلها في البابين التاليين بشكل أوسع، فقد خلصت تلك الورشة إلى ضرورة المشاركة السياسية للتيارات السلفية عن طريق حزب سياسي، وهو الذي سيتحدث عنه الباب الثاني بالتفصيل.

الخيار الثاني المشاركة بوسائل سياسية أخرى كجماعات الضغط وغيرها لحين استكمال أدوات العمل السياسي.

الخيار الثالث الذي يرى عدم القدرة على المشاركة السياسية الآن، وهو الأمر الذي سنشرحه بالتفصيل في الباب الثالث إن شاء الله.

لذا أتى هذا الباب كمقدمة تمهيدية للبابين الآخرين؛ يرسم للقارئ خريطة طريق أثناء القراءة بصورة واضحة ومحددة.

الفصل الأول

إعادة تأسيس الحالة المصرية

طلعت رميح

كاتب وباحث سياسي

(تعتني هذه الورقة البحثية بتوصيف ما جرى أثناء ثورة ٢٥ يناير، وأسباب قيامها وأهم شعاراتها، كما يؤرخ بشكل مختصر لدور الحركات والتيارات التي شاركت فيها، وفي نهاية الفصل يضع الكاتب صورة استشرافية لطبيعة الصراع بين القوى السياسية الصاعدة بعد الثورة، وكيفية إدارة هذا الصراع).

الفصل الأول

إعادة تأسيس الحالة المصرية

عاشت «الحالة المصرية» في تاريخها الحديث، ثنائية دورة انقلابية منذ محمد علي وحتى مبارك، ليحدث الجديد المختلف في عام ٢٠١١م، الذي يعيد تأسيس الحالة المصرية وفق نمط مختلف -أو هكذا يمكن القول في حدود ما هو متوافر حتى الآن من وقائع الحراك - إذ يجري التأسيس الآن وفق صيغة تقوم على حضور وتأثير الرأي العام في علاقات القوى داخل المجتمع وفي تحديد دور مؤسسات الدولة وعلاقاتها مع بعضها البعض.

التأسيس الجديد يجري على أساس قوة وحق ودور الرأي العام من خلال صندوق الانتخاب، امتدادًا لدوره في الضغط لتغيير النظام؛ إذ لم يكتمل الحدث بعدُ؛ إذ ثمة سيناريوهات أخرى تطل برأسها وفق عوامل قوة فعلية. فالأصل في التغيير الحالي يظل هو دور الرأي العام، غير أن التغيير هو عملية تساهم فيها قوى شعبية متعددة داخل الدولة وخارجها أيضًا.

كانت التجربة الناصرية نمطًا تكراريًا لما جرى في تجربة محمد علي -مع اختلافات ظروف العصر وطبيعة الوقائع بطبيعة الحال- إذ كلاهما شهد نمطًا من بناء دولة مركزية قابضة يحتل فيها الحاكم الفرد سلطات مطلقة، وتسيطر فيها مؤسسة «الحكم الرئاسي» على بقية السلطات (التشريعية والقضائية والإعلام)، وعلى المقدرات الاقتصادية، سواء أدارتها هي أو تدوير الفائض الاقتصادي الناتج عن نشاطها، وفي ذلك لم يكن الحاكم مسئولاً أمام أية جهة شعبية. كانت سطوة الدولة هي الفلسفة في الفكر والسياسة والاقتصاد.

وكانت تجارب خلفاء محمد علي ومثلهم السادات وحسني مبارك، نماذج أقرب إلى بعضها البعض على نحو آخر -مع الوضع في الاعتبار ظروف الوقت واختلاف الوقائع- من زوايا نمط الفكر والاقتصاد والسياسة الخارجية وأسلوب الحكم. وربما

كان الفارق الزمني في فترة حكم ما بعد عبد الناصر مقارنة بفترة حكم خلفاء محمد علي - التي ميّزها الاحتلال المباشر - هو ما منع تفاعل حالة التغيير إلى ما وصلت إليه في نمط الحكم «كليًا» في عصر خلفاء محمد علي، إذ كان حكم مبارك سينتهي إلى نمط من «الملكية» هو الآخر، من خلال توريث نجله الحكم. وقد أقام كثير من المفكرين مقارنات متعددة بين عصري سعيد وإسماعيل وحكم السادات ومبارك.

لكن التأسيس الجاري الآن ما بعد ٢٥ يناير، يبدو نمطًا مختلفًا في العديد من الزوايا عن كل تلك الحقب السابقة في التاريخ المصري الحديث.

أهم جوانب التغيير هو نمط الحضور الشعبي الفاعل في التغيير، لقد جرى الانتقال من عصر محمد علي لأبنائه من عبد الناصر إلى السادات ومبارك عبر تقلبات غاب عنها الجمهور العام الذي حضر وكان الضاغط والمحرك والدافع في إعادة التأسيس الراهنة.

كان التغيير في الدولة المصرية يجري سابقًا عبر حالة أشبه بالتسليم والتسلم، والأهم هنا أن المرحلة تعيش وضعًا متفردًا في دور أجهزة الدولة وعلاقتها بالضغط الشعبي؛ إذ أهم مكونات الدولة (القوات المسلحة) هو الحارس للتغييرات الراهنة، وهي كانت دومًا الحصن الأخير لدفاع «الدولة» عن ذاتها.

لقد انكسرت الشرطة وتضعضعت أوضاع المؤسسات الإعلامية والاقتصادية للدولة، ولم يبق إلا القوات المسلحة، التي صارت تلعب الدور الأبرز في التمكين لإنفاذ التغيير، دون أن تعمد إلى الدفاع عن النظام القديم.

هذه الحالة فريدة في تاريخ التغيير في مصر، وتشكل حالة إيجابية، غير أنها تحقق وضعًا بالغ الخطورة في ذات الوقت؛ إذ إن تدهور الأوضاع على نحو حاد - كما تشير بعض الملامح - قد يدفع الأمور نحو منعطف آخر في إعادة التأسيس الجارية.

هذا النمط من التغيير غير مسبوق، ويتطلب إدراكًا دقيقًا لأفقه الاستراتيجية أو سيناريوهاته المحتملة، من قبل قوى التغيير؛ خاصة الحركة الإسلامية، التي هي الوافد الأهم في عملية التغيير ذات الطابع الشعبي؛ ولأنها القوة الملقى على عاتقها

وضـــع آفاق حقيقية للتغيير؛ باعتبارها القوة صاحبة الرؤية الأخرى الجذرية في بناء نظام مختلف؛ إذ القوى الأخرى صاحبة رؤية تصحيحية لذات النظام القديم.

٢٥ يناير : التوصيف:

وفي توصيف ما جرى منذ ٢٥ يناير وحتى الآن يمكن إيضاح ما يلي :

١- الأسباب:

كان النظام قد وصل إلى نمط ضاق فيه تمثيله للقوى الاجتماعية؛ إذ سيطرت مافيا لصوص المال والأراضي على ســـلطة القرار، وهو ما ولَّد حالة إفقار وتهميش لأعداد واســـعة من الفئات الوسطى في المجتمع. وضاقت فيه رقعة المشاركة السياسية في النظام السياســـي الرســـمي، إلى درجة التضييق حتى على الشركاء؛ إذ منع وصول الأحزاب الرسمية مثل الوفد والتجمع والناصري ولم يجر تنفيذ تعهداته التي قطعت لهم قبل الانتخابات التشـــريعية، فضلاً عن المنع الكلي للإخوان المسلمين من دخول البرلمان في تحولٍ عن ما حدث في الانتخابات السابقة في درجة تزوير الانتخابات، كما تصاعدت أعمال التعذيب والقمع في المجتمع بصفة عامة.

وهو ما لم يهيئ أســـبابًا نموذجية للثورة على النظام فقط، بل هو ما أفقده شرط أداء دوره المحدد من قبل الولايات المتحدة والغرب أو شـــروط اســـتمراره، وصعَّد المخاوف لديهم من احتمالات وقوع ثورة شـــاملة - لا يسيطر عليها - تغير اتجاهات المجتمـــع والدولـــة المصرية من التعـــاون والتحالف إلى الصراع وبناء الاســـتقلال الحضاري والثقافي والسياسي والاقتصادي.

٢- قوى التغيير:

فـــي ضوء الوقائع الماثلة، يمكن القول بأن القوى السياســـية التي مارســـت دورًا أساســـيًا في عملية إشـــعال فتيل التغيير والصمود والضغط مـــن خلال مظاهرات ميدان التحرير- ونظيرتها في معظم محافظات مصر خاصة الإســـكندرية والسويس والمنصورة - **قد تمايزت إلى ما يلي :**

أ- الحركة الإسلامية:

وقد شـــكّلت الكتلة الصلبة في الحـــدث، لحركتها المنظمة وصلابة عناصرها في المواجهة والحركة، ولرؤيتها الأشد وضوحًا في مجال العمل السياسي والأكثر استعدادًا واســـتنفارًا لمثل تلك الحركة بســـبب وقائع التزوير في الانتخابات وبحكم دورها في العمل السياسي خلال المرحلة السابقة من بين مختلف التيارات الإسلامية الأخرى. فضلاً عما تمتلكه من رؤية مختلفة جذريًا للنظام القائم.

ب- القوى والمجموعات الليبرالية واليسارية:

وهي مجموعات متعددة ومتنوعة، ارتبط بعضها أكثر بقضايا التحديث الغربية أو بمفاهيم الفكر والنمط الغربي، ومثّل وجودها نتيجة طبيعية لحالة التغيير الثقافي في العالم في إطار العولمة؛ حيث وجدت مجموعات من اليسار أكثرها يعيش قلقًا ممتدًا ومزمنًا من تنامي وقوة الحركة الإسلامية.

جـ- القوى الفئوية والاجتماعية:

شـــهدت حركة التغيير فـــي النموذج المصري في عـــام ٢٠١١م وفودًا لقوى فئوية اجتماعية وفق أجندات تتعلق بأوضاعها المعيشـــية، وهـــو ما مثّل حالة مختلفة عن طبيعة القوى السياســـية التي بدأت عملية التغيير وشعاراتها (٢٥ يناير) وعن القوى الشعبية غير المنظمة التي توافدت إلى الميادين دعمًا للتغيير خلال المرحلة الأولى أيضًا.

في النموذج التونسي لعب اتحاد الشغل دورًا مؤثرًا في عملية التغيير، وفي النموذج المصري لم يتحرك العمال بقوة عبر فكرة وحدة الطبقة العاملة.

نموذج الدور الفئوي الاجتماعي المباشر في مصر، ظهر في الأيام الأخيرة ما قبل تخلي مبارك عن كرسي الرئاســـة، ممثلاً في قدوم مجموعات سكانية تطلب إسكانًا وزيادة في المرتبات وتشـــكو المظالم الاجتماعيـــة، وهو ما مثّل دخول قوة احتياطية استراتيجية حسمت المعركة، وإن شكّل «عبئًا» على «الحركة السياسية» ما بعد مغادرة مبارك؛ إذ ظهرت حالة قلق من احتمالات سيادة نمط من الفوضى في المجتمع تؤدي إلى تغيير مواقف بعض القوى الشعبية وفي الدولة من التغيير الجاري.

د- الشعارات :

أغلب الشـــعارات التي رُفعت منـــذ بداية التظاهرات قد تركـــزت حول الحريات والممارسات الديمقراطية، من تعديل أو تغيير الدستور وإجراء انتخابات تحت إشراف القضاء، وحرية تشـــكيل الأحزاب، وإصدار الصحف، وإطلاق المحطات التليفزيونية والإذاعية.. إلخ.

وإذ لم تطرح شـــعارات أخرى (اجتماعية ـ عربية ـ وإسلامية) في التوجه الداخلي وفي السياسة الخارجية، فيمكن القول بأن شعارات إسقاط النظام قد شملت بالمجمل مختلف الشعارات؛ إذ تغيير النظام يعني تغيير سياساته الخارجية والداخلية. وذلك حمل في طياته احتمالات «أقوى» لتمايز «الشـــعارات» بين القوى المشـــاركة بمضي الوقت.

الحالة المصرية الجديدة:

الآن وبعد أن سقط «حكم مبارك»، يجري التأسيس لحالة جديدة، تتميز ملامحها عن كل ســـابقات المراحل المفصلية في إعادة تأســـيس نظام الحكم في مصر وفقًا للجوانب التالية:

١- يجـــري البناء الديمقراطي الآن، تحت إشـــراف «القوة الأكثر تأثيرًا ونفوذًا في جهاز الدولة المصرية»، التي كانت تميل دومًا إلى فكرة الشـــمولية والدولة المركزية القابضة على شئون الحكم والاقتصاد والإعلام.. وهي القوات المسلحة. ذلك الوضع يحمل الشيء ونقيضه.

٢- ويجري التغيير والبناء تحت ضغط استمرار قوة ذات الآلية التي أسقطت حكم مبارك؛ إذ لا تزال المظاهرات المليونية صامدة على قدرتها في الضغط، بما أدى إلى إسقاط وزارة شفيق وجهاز أمن الدولة ما بعد مغادرة مبارك. وهو علامة بارزة لتلك الحركة، يشدد على ضرورة المحافظة عليها، ويذكر بأن ضعف قوة الحشد – نتيجة الخلافات – قد يؤدي إلى تطورات عكسية.

٣- الوضع الدولي ضاغط في ذات اتجاه نشـــر الديمقراطية والتغيير؛ لأســـباب أهمها:

تعميق ارتباط المجتمعات العربية بالمشـــروع والنموذج الغربي بديلاً لنظم الحكم ضيقة التعبير السياســـي والاجتماعي، والمشـــكلة من نخب تقليدية تخطاها الفكر السائد في المشروع الغربي الراهن.

تشـــكيل ثقافة غربية كهدف وأساس لعلاقات سياســـية واقتصادية واستراتيجية بين النظم الجديدة والدول الغربية، وتعميق حالة انكفاء الشعوب على داخلها، كبديل لمشروع المقاومة هو الهدف الثاني ضمن خطة تحاول وضع الديمقراطية في مواجهة المشروع المقاوم.

وبمعنى آخر، فإن دور الغرب في إدارة الثورات الراهنة لا يســـتهدف تشـــكيل نظم ديمقراطية تنهض بالمجتمعات العربية الإســـلامية، بقدر ما يستهدف إعمال نموذج الفوضى الخلاقة، كحالة مســـتمرة ما بعد إسقاط النظام ضيق التمثيل، وهو سيعمل في مرحلة ما على اســـتمرار نمط الفوضى عبر آليات الديمقراطية وغيرها بطبيعة الحال.

٤- إن التمايـــز بيـــن القوى صانعـــة التغيير آخذ في الاتســـاع بصفة مضطردة. ففـــي متابعة الأحداث ظهر خلاف حول انتخاب الرئيـــس أولاً، أم إجراء الانتخابات التشـــريعية، وهو ليس خلافًا حول الإجراءات أو التوقيتات، بل خلاف ناتج عن خوف الليبراليين من الظاهرة الإســـلامية المتمتعة بالتنظيم والجماهيرية في حال إجراء الانتخابات البرلمانية.

وظهر خلاف حول تعديل الدســـتور أم صياغة دستور جديد تقوم بإعداده جمعية تأسيســـية، وهو خلاف راجع هو الآخر إلى قوة الحركة الإســـلامية حاليًا، وخلاف حول مدة بقاء المجلس العسكري حاكمًا وتشكيل مجلس رئاسي يكون للعسكريين فيه نســـبة الثلث (ثلاثة أحدهم عســـكري) بما يمثل محاولة للقفز على السلطة من قبل بعض الليبراليين - إذا جاز الوصف - لتعويض ضعف تلك القوى في شـــارع التغيير والضغط.... إلخ.